

على الغلاف

غزة تلملم جراحها... ويد مقاومتها على الزناد



أكدت «كتائب القسام» أن السلوك الإسرائيلي هو ما يحدد «سير المعركة ومآلاتها» (الأناضول)

فرحة انتصار مزرجة
بدماء الشهداء والجرحى.
العدو يغادر قطاع غزة
ذليلاً، يترقب مفاوضات
سياسية تديرها القاهرة،
على أمل أن تحقق له ما عجز
عنه في الميدان، فيما أيادي
المقاومين لا تزال على الزناد،
متوعدة بالعودة الى ساحة
الوغي إذا لم يحصل الشعب
الفلسطيني على حقوقه
المشروعة

قوات الاحتلال الإسرائيلي غادرت قطاع غزة، حيث أمضى السكان يوم أمس وهم يكتشفون أهوال الدمار الذي خلفه العدو، ويللمون جراحهم ويدفنون شهداءهم،

في وقت لا يزال فيه عناصر المقاومة ممسكين بالبندقية، وأصابهم على الزناد بانتظار ما ستؤدي إليه الجولة التفاوضية التي تجري في القاهرة برعاية مصرية. ويبدو واضحاً، وفي مناورة سياسية منها تساعد على صرف انتصاراتها العسكرية الميدانية انجازات سياسية، قبلت فصائل المقاومة، في الشكل، أن تحفظ ماء وجه القيادة المصرية بقبولها وقف إطلاق النار من دون شروط، ولكنها رهنّت موافقتها هذه بفترة زمنية، 72 ساعة، قابلة للتמיד بحسب اتجاهات المسار السياسي، بما يعني أنها احتفظت لنفسها بحق العودة إلى استئناف القتال إذا اتجهت الرياح السياسية بغير مشتهاها. وعودة القتال، وإن بدت مستبعدة في ظل رغبة الجميع في إنهاء جولة الحرب الأخيرة، إلا أنها ليست مستحيلة، في ظل حقيقة أن المقاومة خاضتها انتفاضاً على وضع أقل مأساوية مما آل إليه القطاع

في نهاية العدوان. وقالت مصادر أمنية مصرية مسؤولة لـ«الأخبار» إن «إسرائيل وافقت على نحو مبدئي على أربعة بنود في الورقة الفلسطينية، التي قدمت إلى مصر، ورفضت ثلاثة بنود منها». وأضافت «وافقت على وقف عملياتها العسكرية في قطاع غزة، وعلى رفع الحصار وتوسيع منطقة الصيد البحري لمسافة 12 ميلاً من شواطئ غزة، إضافة إلى البند المتعلق بالسجناء الفلسطينيين. ورفضت مبدئياً المطالب المتعلقة بإقامة مطار وميناء بحري في غزة، وفتح طريق بين الضفة الغربية والقطاع».

وفي السياق، استبعد نائب الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي زياد النخالة أن يكون نزع سلاح المقاومة الجانب الإسرائيلي. وقال «هذا أمر غير

خاضع للنقاش»، مشيراً إلى أن «هذه الحرب لم تكن لتتوقف - حالياً - لولا أن شعرنا بتفهم الجانب المصري لمطالبنا، ووعده بالعمل على تحقيقها خلال التفاوض».

وانضم أربع أعضاء جدد من غزة



وافقت إسرائيل
على نحو مبدئي على
أربعة بنود في الورقة
الفلسطينية



إلى الوفد المفاوض في القاهرة، وهم أعضاء المكتب السياسي لـ«حماس» خليل الحية وعماد العلمي والنائب عن «فتح» فيصل أبو شهلا، ومسؤول العلاقات الخارجية في «الجهاد» خالد البطش.

وقالت «كتائب القسام»، في بيان أمس، إنها تتعامل مع حالة التهديد الحالية كمرحلة مؤقتة، وإن السلوك الإسرائيلي هو ما يحدد «سير المعركة ومآلاتها». وأضافت أن عناصرها ما زالوا في حالة استنفار واستعداد وترقب، وهم على أهبة الاستعداد أداء دورهم بحسب ما تقرره قيادة المقاومة لمصلحة الشعب الفلسطيني. وشددت على أنها قادرة على مواصلة الطريق بـ«كفاءة وإرادة واقتران»، وأن المعركة مع إسرائيل مستمرة حتى نيل حقوق الفلسطينيين المشروعة».

بدوره، أكد نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، أن الوفد الفلسطيني الموحد الذي يخوض مفاوضات في القاهرة من أجل التهديد، «متمسك بمطالب وحقوق الشعب الفلسطيني ولن يساوم على الحقوق الفلسطينية».

وشدد هنية في بيان، على أن «ما عجزت إسرائيل عن تحقيقه في حربها لا يمكن أن تحصل عليه في ميدان السياسة»، معرباً عن دعم «حماس» للوفد الفلسطيني الموحد في القاهرة، الذي يخوض مفاوضات من أجل الاستثمار السياسي الأمثل والوصول إلى خاتمة تليق بتضحيات الشعب الفلسطيني وأداء مقاومته».

في المقابل، حرصت إسرائيل على ربط موافقتها على وقف إطلاق النار بكونه جرى دون شروط مسبقة، في محاولة

نتنياهو يبحث عن انتصار هرباً من السكاكين!

علي حيدر

على الرغم من حرصه الشديد على الترويج لمقولة إن إسرائيل انتصرت في الحرب على قطاع غزة، إلا أن ما ينتظر بنيامين نتنياهو في الداخل الإسرائيلي سيكون كافياً لتبديد هذه الصورة. ومع أن تسويق هذا الانتطاع يأتي امتداداً للمواجهة مع المقاومة، هو موجه أيضاً، على نحو أساسي، تجاه الجبهة الداخلية، بهدف إقناعها بأن الخسائر المؤلمة التي سقطت لم تكن عبثية.

إزاء هذا الأمر، باتت صورة المنتصر أكثر من ضرورية بالنسبة إلى نتنياهو في مواجهة خصومه السياسيين، الذين يعدون العدة للمواجهة والانتقام. كذلك بالنسبة إلى قيادة الجيش، التي تعرضت لانتقادات على خلفية أداء قواتها. لجهة نتنياهو، يسود نوع من الغليان المكبوت داخل حزب السلطة «الليكود»، حيث يندز التوتر بين أعضائه بحصول انفجار في أي لحظة، ولكن مع انتهاء القتال في القطاع، تتوقع جهات

إسرائيلية أن ينفجر الوضع داخل الحزب، على أن يكون المشهد وفق صورة «الجميع ضد الجميع». ومن أبرز المعسكرات التي تبلورت، نتنياهو إلى جانب وزير الدفاع موشيه يعلون، في مقابل رئيس لجنة الخارجية والأمن زئيف الكين، وبالعكس. هذا من دون ذكر اللاعبين المنحرفين من أي أطر، الذين نجحوا في تأليف كتلة عدة مختلفة داخل حزب «الليكود». نتيجة هذا الواقع، يدرك رجال نتنياهو أنه بعد العملية العسكرية، في غزة، سيجري استئلال السكاكين ضد من دون تردد. وهو ما برز في المواقف التي دعت إلى عدم إيقاف العملية والسعي إلى ضرب حماس بصورة أقسى وأشد. ولذلك، يشعر هؤلاء بنوع من الضغط، ويستعدون لليوم الذي يلي العملية.

في ما يتعلق بالجيش، ذكرت صحيفة «هارتس»، أن الأجواء السائدة في المؤسسة العسكرية ولدى الجمهور، لا تشبه الشعور بالفشل القاسي الذي ساد بعد حرب لبنان الثانية عام 2006. مع ذلك، تضيف الصحيفة، أن هناك شعوراً

بقدر من الشك وخيبة الأمل من إنجازات الحرب، لكن ذلك لن يعبر عن نفسه، كما حصل في صيف عام 2006، بواسطة الاحتجاجات الشديدة التي قام بها جنود الاحتياط، وعبر الاستقالات التي سُحلت. وعلى الرغم من الانطباع بأن التنسيق بين القيادتين السياسية والعسكرية، كان حسناً هذه المرة، ذكرت صحيفة «معاريف» أن توتراً شديداً يسود العلاقات بين قيادة الجيش والمستوى السياسي، على خلفية العدوان على غزة، إذ تتهم القيادة السياسية المؤسسة العسكرية بأنها لم تنجح في تنفيذ المهمات الملقاة على عاتقها. في المقابل، أثار تصريحات أحد كبار الضباط عن أن الجيش يحتاج إلى أسبوع واحد من أجل احتلال غزة وتوقيض سلطة حماس، غضباً شديداً لدى القيادة السياسية. ووصف مسؤول سياسي رفيع، هذه المواقف بـ«المضلة»، مشيراً إلى أن تقدير الموقف الذي عرضه قادة الجيش على المجلس الوزاري المصغر، كان مختلفاً تماماً عما يشير إليه الضابط المذكور، لجهة اعتقادهم



بأن «السيطرة على قطاع غزة، وتوقيض سلطة حماس، على غرار عملية «الصور الواقي»، يتطلبان شهوراً طويلة، قد تمتد لسنة أو سنتين».

ورداً على الترويج لهذه المقولة، يقول مسؤولون سياسيون إن «السؤال الذي يجب أن يطرح، كيف فشل الجيش في تنفيذ المهمة المحدودة التي كلفه بها المستوى السياسي، وهي استعادة الهدوء». وأضاف هؤلاء أن «رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو غير راضٍ على النتائج التي حققها الجيش».

إلى ذلك، ما زالت تسمع دعوات إلى تأليف لجان تحقيق، كالتي جاءت على لسان رئيس لجنة الخارجية والأمن زئيف الكين. ومن الصعب حتى الآن توقع الأجنحة السياسية للكين وما إذا كان سيستغل العملية لمصلحة نتنياهو أم ضده، كما تشير تقديرات إعلامية، إضافة إلى أن الإعلان عن أن مراقب الدولة سيفحص قضية الأنفاق يخدم نتنياهو إذا ما جرى الأخذ بالحسبان طبيعة مراقب الدولة الحالي المريحة بالنسبة إلى الأخير.